

تثمين التحصيل الجبائي على المستوى المحلي و دوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية -دراسة حالة بلدية المدية-

Valuing the local fiscal collection and its role in financing the budget of the regional communities – case study the commune of medea-

ياسر علاوي^{1*}، محمد غزغازي²

¹ جامعة المدية (الجزائر)، yasserallaoui@gmail.com

² جامعة البلدية 2 (الجزائر)، mr1711gest@gmail.com

تاريخ القبول : 2022 / 12 / 30

تاريخ الاستلام: 2022 / 07 / 20

ملخص :

تهتم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التحصيل الجبائي على المستوى المحلي و دوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية و ذلك من خلال توضيح مختلف العراقيل التي تواجهها الجباية المحلية مع إبراز أهم السبل التي يمكن انتهاجها من أجل مواجهة هذه العراقيل و تثمين التحصيل الجبائي ومساهمة هذه الموارد في تحسين إيرادات ميزانية الجماعات الإقليمية. وقد عززت هذه الورقة البحثية بدراسة حالة لبلدية المدية موضحا تطور مختلف مصادر تمويل الجباية المحلية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة و مدى مساهمتها في تعزيز الموارد المالية لميزانية البلدية ، و توصلنا إلى أن الجباية المحلية تمثل جزءا مهما من الموارد المالية للجماعات الإقليمية لكن لا تزال الإصلاحات المالية غير كافية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: جباية محلية؛ موارد مالية؛ ميزانية الجماعات الإقليمية

تصنيف Jel: H20, H71, H72

Abstract:

This study focuses on addressing the topic of fiscal collection at the local level and its role in financing the budget of the regional communities by explaining the various obstacles faced, highlighting the most important ways in which they can be addressed and valuing fiscal collection and the contribution of these resources to improving the regional communities' budgetary revenues. This paper was reinforced by a case study of the commune of Medea, explaining the development of various sources of local collection financing from direct and indirect taxes and the extent to which they contribute to the strengthening of the financial resources of commune budget ,and We found that the local taxes is an important part of the financial resources of the regional communities, but financial reforms remain insufficient in this area.

Keywords : local taxes, financial resources, regional communities budget.

Jel classification code : H20,H71,H72

1- مقدمة:

أثبتت المالية الحديثة أن الدولة لا يمكنها أن تتكفل لوحدها بمحور إدارة المرافق العمومية، لذا خولت للجماعات الإقليمية والمتمثلة أساسا في البلدية والولاية اتباع نظام اللامركزية ، لذلك سخرت ووضعت في

متناولها مجموعة من الآليات بدءا من التأطير القانوني وصولا إلى التمويل المالي، أين يتقاطع دور الجماعات الإقليمية مع باقي أدوار القطاعات الفاعلة ، فهي بذلك (أي الجماعات الإقليمية) تستمد قوتها وفعاليتها من القوانين الرسمية والمستقلة التي تهدف إلى تنظيم مختلف العلاقات القانونية التي تنشأ في هذا الفضاء.

يتدخل العامل المالي بطبيعته في جميع أوجه الحياة الاقتصادية و السياسية و التنظيمية و هو يؤثر و يتأثر بها و هذا ما ينطبق على المالية المحلية ، حيث يعتبر التمويل المحلي عنصر أساسي في العملية التنموية. تعتبر الجبابة المحلية من بين أهم الموارد المالية فقد كان يتمثل الدور التقليدي لها في كيفية تحصيلها و توزيعها بين الجماعات الإقليمية، إلا أنه أصبح الآن ينبنى دوره أكثر في كيفية تأثير الضرائب المحلية على الحياة الاقتصادية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية، وبالتالي كان ولا يزال يشكل أكبر انشغالات الهيئات اللامركزية وذلك نظرا لأهميته القصوى في حياة الجماعات المحلية، لهذا وجب الاهتمام بها من طرف السلطة المركزية المنتخبة من خلال تثمينها وتطويرها والبحث عن أوعية ضريبية متنوعة من أجل تحقيق تنمية محلية متكاملة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة الجماعات الإقليمية في تحسين مواردها الجبانية لزيادة قدرتها في تمويل الميزانية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقدم الفرضيات التالية:

- تتمتع الجماعات الإقليمية بالاستقلال المالي والذي يضمن لها حرية التصرف في كافة مواردها المالية.
- هناك العديد من الإصلاحات على المستوى المركزي واللامركزي لتثمين الجبابة المحلية.
- تعتبر الجبابة المحلية أكبر الموارد الممولة لميزانية الجماعات الإقليمية.

2-التنظيم المالي لميزانية الجماعات الإقليمية

في إطار الإختصاصات المخولة للجماعات الإقليمية وانطلاقا من تشعب العمليات المالية التي تنتج عن تسيير مصالحها، تقرر وضع وثيقة رسمية تسمح بتحديد عمليات تحصيل الأموال من مختلف المصادر وإنفاقها حسب برنامج دقيق ومفصل وفي مدة زمنية محددة وهذه الوثيقة تسمى الميزانية.

2-1-تعريف ميزانية الجماعات الإقليمية

قبل التطرق لتعريف ميزانية الجماعات الإقليمية لا بد من التطرق لتعريف الميزانية العامة للدولة باعتبار ميزانية الجماعات الإقليمية جزء من المالية العمومية المحلية وهي متضمنة لميزانية البلدية والولاية، وهناك عدة تعاريف للميزانية العامة بحيث أن التعاريف تختلف حسب دور كل دولة ونظامها، ومن بين أهم هذه التعاريف:

–تعتبر الميزانية وثيقة هامة مصادق عليها من قبل البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة (ناشد، 2000، صفحة 276).

– ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة ورخص الإنفاق الخاصة بالدولة، وهي بيان يرخص ويناقش مسبقا وي طرح في قانون المالية. كما تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

(baslé, 2000, p. 03)

1-1-2- تعريف ميزانية الولاية:

حسب قانون الولاية فإن ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية ، وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار. (المادة 157 القانون رقم 07-12، 2012)

2-1-2- تعريف ميزانية البلدية:

ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار، يُحدد شكل الميزانية ومضمونها عن طريق التنظيم.

(المادة 62 القانون 10-11، 2011).

وكتعريف شامل لميزانية الجماعات المحلية: "هي وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات المقدره والمصروفات المقدره لفترة زمنية للهيئة المحلية عادة ما تكون سنة" (عبد الحميد، 2005، صفحة 51). من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أهم خصائص ميزانية الجماعات المحلية:

الجدول رقم (1): أهم خصائص ميزانية الجماعات الإقليمية

إعداد الميزانية يكون بداية السنة المالية وبالتالي عملية الإعداد تكون عملية تقديرية	وثيقة تقديرية
أي أنها تخضع للشكليات المحاسبية التي يفرضها نظام المحاسبة العمومية.	وثيقة المحاسبة
اتخاذ القرارات المالية يعتمد بشكل أساسي على معطيات الميزانية نظرا لطبيعة ومميزات المعلومات التي تتضمنها هذه الميزانية.	المساعدة على اتخاذ القرار
هذا يعني أن كل المواطنين لهم الحق في الإطلاع على مدى حسن تسيير الموارد المالية من قبل الجماعات المحلية باعتبارهم هم من قاموا بانتخاب المجالس المحلية.	عمل علني
تستعمل الميزانية كمرجع أساسي لقياس حجم ونسبه ما تم إنجازه وذلك بمقارنتها مع الحساب الإداري بصفتها تعبر بشكل أو بآخر عن برنامج العمل لفترة زمنية محدودة.	أداة لمراقبة الأداء

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تعاريف ميزانية الجماعات المحلية

2-2- وثائق ميزانية الجماعات الإقليمية

تتكون ميزانية الجماعات الإقليمية من وثيقتين الأولى هي الميزانية الأولية وتأتي الثانية الميزانية الإضافية، بالإضافة إلى الحساب الإداري الذي يأتي بعد انتهاء السنة المالية.

2-2-1- الميزانية الأولية:

أطلقت عليها هذه التسمية لأنها الوثيقة الأولى التي يتم إعدادها خلال السنة المالية للجماعات الإقليمية، فهي عبارة عن كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة لها خلل السنة ويتم إعدادها قبل بدء السنة المالية السابقة ويتم تعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة، ويتم عرضها على شكل تقديرات (للنفقات والإيرادات) التي تعتمز البلدية على تنفيذها خلال السنة المالية، ويتم تحضيرها إجباريا قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة. (المادة 62 القانون 10-11، 2011).

2-2-2- الميزانية الإضافية:

هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية، سواء بالنقصان أو بالزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية السابقة، بحيث يشترط فتح الإعتمادات المسبقة للميزانية الإضافية والتراخيص الخاصة بفتح إيرادات جديدة وبالتالي تعتبر الميزانية الإضافية ترحيلية لأنها تتضمن:

- كل ترحيلات النفقات والإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة؛
- ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائمة أو مدينة (بواقي الحساب الإداري للسنة الماضية المنتهية)؛
- تعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالنسبة للسنة المعنية؛
- الإرتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة المالية الجارية عمليات لم تتم بعد أو فائضا من الموارد المالية أو عجزا فيها؛
- ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية .

2-2-3- الحساب الإداري:

هو عبارة عن حوصلة للميزانيتين السابقتين (الميزانية الأولية والإضافية) فهو يعتبر الميزانية الحقيقية للجماعات الإقليمية الذي يشبه قانون ضبط الميزانية بالنسبة لموازنة الدولة (يسجل فيه الإيرادات الحقيقية والنفقات الحقيقية خلال السنة)، يقدم لنا كل المصاريف التي صرفت والإيرادات التي حصلت فعلا أثناء السنة المالية، وكل البواقي التي سجلت على مستوى كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار، ويبين لنا الوضعية المالية للهيئة في نهاية السنة المالية. ولإنجاز الحساب الإداري يجب توفر خمسة (5) عناصر أساسية لكل باب من أبواب الميزانية وهي:

الجدول رقم (2): توضيح للعناصر الأساسية لإعداد الحساب الإداري

تبيان	الميزانية الإضافية	الترخيصات الخاصة	التحديدات	الإنجازات	باقي الإنجاز
نوع النفقة أو الإيراد					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على شكل الحساب الإداري

2-3- أعوان تنفيذ ميزانية الجماعات الإقليمية

بعد الإعداد والتصويت على ميزانية الجماعات الإقليمية للسنة المالية يأتي دور تنفيذ هذه الميزانية، وذلك من خلال أعوان التنفيذ وهم أشخاص مخولون قانونا بتنفيذها، حيث يقوم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بتنفيذها وفقا للأسس العامة لعملية التنفيذ.

2-3-1- الأمر بالصرف l'ordonnateur

: يُعد أمراً بالصرف في مفهوم هذا القانون كل شخص يُوهل عادة للتنفيذ العمليات الإدارية (الإلتزام أو الإثبات، التصفية، الأمر بالدفع والأمر بالتحصيل) (المادة 33 القانون 90-21، 1990). وقد يكون الأمر بالصرف معينا مثل الوالي أو المدير العام في إدارة عمومية، كما يمكن أن يكون منتخبا كرئيس المجلس الشعبي البلدي.

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي أمر بالصرف بالنسبة لميزانية البلدية، حيث ينتخب للعهدة الإنتخابية طبقا لأحكام قانون البلدية، ويمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات بإسم الجماعة

ياسر علاوي، محمد غزغزي تـمـثـين التـحـصـيل الجـبـائـي عـلـى المـسـتـوـى المـحـلـي و دـورـه فـي تـمـوـيـل مـيزـانـيـة الجـمـاعـات الإقـلـيـمـيـة الإقـلـيـمـيـة الـتـي يـمـثـلـها و بـإسـم الـدـولـة، حـيـث يـجـب عـلـيـه أن يـقـيـم بـصـفـة دائـمـة و فـعـلـيـة بـإقـلـيـم الـبـلـديـة، و فـي الـحـالـات الإسـتـثـنـائـيـة يـمـكـن للـوـالـي التـرـخـيـص بـغـيـر ذـلـك. (المـادـة 62 القـانـون 10-11، 2011)

ويعتبر الوالي أمر بالصرف بالنسبة لميزانية الولاية، بحيث يسهر على نشر مداوات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها، ويقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداوات المتخذة خلال الدورات السابقة.

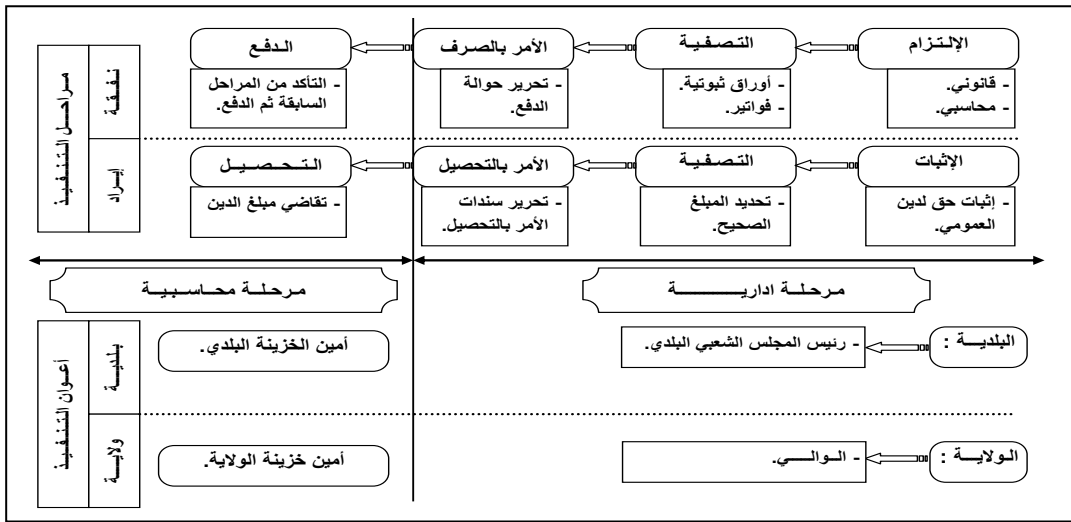
2-3-2- المحاسب العمومي *le comptable public*

يعتبر محاسبا عموميا كل شخص يعين بصفة قانونية للقيام بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات العامة، وضمان حراسة المستندات والأموال والقيم والممتلكات والعائدات والمواد، مع القيام بمسك محاسبة منتظمة لحركة الموجودات (المادة 33 القانون 21-90، 1990).

يعتبر أمين الخزينة الولائي محاسبا عموميا بالنسبة لميزانية الولاية، أما بالنسبة للبلدية فإن أمين الخزينة البلدي يعتبر محاسب عمومي لميزانية البلدية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-331 المؤرخ في 2011/09/19 المتعلق بتعيين المحاسبين العموميين المعتمدين، يتم تعيين أمين خزينة البلدية بصفته محاسبا عموميا من طرف الوزير المكلف بالمالية ويتم هذا التعيين وفق الشروط معينة (المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 11-331، 2011).

خـلافا للأمر بالصرف الذي يتصرف في مجال الملائمة فإن المحاسب العمومي له مجال الصحة (أي صحة العمليات المالية المنفذة).

الشكل رقم (1): مراحل وأعاون تنفيذ ميزانية الجماعات الإقليمية



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على قانون المحاسبة العمومية وقانون الجماعات المحلية.

3- مصادر التمويل الجبائية للجماعات الإقليمية:

قبل التطرق إلى العراقل التي تواجهها الجباية المحلية وأيضا كيفية مواجهتها، يجب علينا أولا معرفة مختلف موارد الجباية المحلية المتمثلة في الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية والتي تفرض من طرف الهيئات المركزية، حيث تضع هذه الأخيرة كل الأحكام التي لها علاقة بالضرائب المحلية، وذلك بعدما تصادق عليها السلطات التشريعية.

1-3 الرسم على النشاط المهني (TAP):

يستحق الرسم على النشاط المهني على الإيرادات الإجمالية التي يحققها الخاضعون للضريبة الذين لديهم محل مهني دائم في الجزائر، ويقومون بممارسة النشاطات التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية، ما عدا مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنوية أو الشركات التي تخضع للرسم، وعلى رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة الذين يقومون بممارسة النشاط الذي تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على الشركات (برابح، 2005، صفحة 36).

بعدما كانت نسبة الرسم على النشاط المهني 2% بموجب المادة 8 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 أصبح 1,5% بموجب المادة 59 من قانون المالية لسنة 2022، غير أنه ترفع نسبة الرسم على النشاط المهني إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب، وتوزع مداخيل الرسم على النشاط المهني على الشكل التالي:

الجدول رقم (3): نسب توزيع نواتج الرسم على النشاط المهني.

FCCL	حصة البلدية	حصة الولاية	TAP
5%	66%	29%	

المصدر: المادة 222 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021.

2-3- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يعتبر الرسم على القيمة المضافة العنصر الأساسي للنظام الجبائي لأكثر من 120 دولة، وهو يولد حوالي ربع الإيرادات الجبائية العالمية، وظهر هذا الرسم لأول مرة في فرنسا سنة 1948 وأخذ استخدامه ينتشر بسرعة عبر باقي دول العالم (محززي، 2003، صفحة 125).

بحلول عام 2017 وتطبيقاً لأحكام المواد 26 و 27 من قانون المالية 2017 أصبح معدل الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

- المعدل العادي 19% بدل 17%
- المعدل المخفض 9% بدل 7%

الجدول رقم (4): نسب توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة.

المجموع	الجهة المستفيدة			البيان
	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	الدولة	البلدية	
100 %	15%	75%	10%	بالنسبة للعمليات المحققة بالداخل
	15%	85%	-	بالنسبة للعمليات المحققة عند الإستيراد

المصدر: قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2018، المادة 161.

3-3- الرسم العقاري (TF):

يعتبر الرسم العقاري من الضرائب المباشرة السنوية التي تدفع لصالح البلديات دون سواها، ويفرض هذا الرسم على الملكيات المبنية وعلى الملكيات غير المبنية التي تتواجد داخل البلدية.

ياسر علاوي، محمد غزغازي تثمان التحصيل الجبائي على المستوى المحلي و دوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية حيث يحسب الرسم العقاري على الأملاك المبنية (TFPB) بتطبيق نسبة معينة على الوعاء الضريبي أي على أساس القيمة الإيجارية الجبائية المحددة قانونا وذلك حسب نوعية المناطق التي تتواجد فيها هذه الأملاك، ويتم حساب هذا الرسم على الملكيات المبنية بالشكل التالي :

الرسم على الملكيات المبنية = (القيمة الإيجارية للمتر المربع × مساحة الملكية) (1 - نسبة التخفيض)

أما بالنسبة للرسم العقاري على الملكيات غير المبنية (TFPNB) فتحدد قيمة الرسم عن طريق حاصل ضرب القيمة الإيجارية الجبائية المعبر عنها بالهكتار الواحد، بالنسبة للأراضي الفلاحية وبالمتر المربع بالنسبة لباقي الأراضي، وتحدد نسب الرسم حسب نوعية الأراضي، أما بالنسبة للقيم الإيجارية للقيم غير المبنية والأراضي الفلاحية فهي مبينة في قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة (المادة 282 قانون الضرائب، 2021).

4-3- الرسم على الذبح:

وهو رسم يفرض على عمليات الذبح وتحدد تعريفة الرسم على الذبح ونسب توزيعه كالتالي:
الجدول رقم (5): كيفية توزيع حواصل رسم الذبح.

تعريفة الرسم بالكيلو غرام		نوع المنتج	
المجموع	صندوق حماية الصحة الحيوانية	البلديات	
10 دج/ كلغ	1,5 دج/ كلغ	8,5 دج/كلغ	اللحوم الطازجة، المتلجة، المطبوخة، المجمدة، المملحة، والمصنوعة من الحيوانات التالية: الخيل، الماعز، البقر، الغنم، الإبل... الخ

المصدر: قانون الضرائب غير المباشرة 2018، المادة 452.

5-3- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

أنشأت الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب القانون رقم 06-24 المتضمن قانون المالية لسنة 2007، وأسست هذه الضريبة لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، حيث عوضت الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. (المادة 2 قانون المالية 2007، 2006).

يتم حساب الضريبة الجزافية بتطبيق نسبتي مختلفتين وتفرض كما يلي: (المادة 281 مكرر 4 قانون الضرائب، 2021)

✓ 5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.

✓ 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

وعرف توزيع ناتج هذه الضريبة تغيرات من سنة لأخرى ومن قانون مالية لآخر.

الجدول رقم (6): نسب توزيع ناتج الضريبة الجزائية الوحيدة.

البيان	البلدية	الولاية	الدولة	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	غرفة الصناعة التقليدية والمهن	الغرفة التجارية والصناعية	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	المجموع
نسب توزيع IFU	40,25%	5%	49%	0,01%	0,24%	0,5%	5%	100%

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018، المادة 281 مكرر 5.

3-6- الضريبة على الأملاك:

تفرض هذه الضريبة على أملاك الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر سواء كانت أملاكهم موجودة في الجزائر أو خارجها، كما تفرض على الأشخاص الذين ليس لهم مقرا جبائيا بالجزائر فيما يخص أملاكهم الموجودة بالجزائر.

الجدول رقم (7): النسب المطبقة في حساب الضريبة على الأملاك.

أقساط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة	النسب المطبقة
أقل من 100.000.000	0%
من 100.000.000 دج إلى 150.000.000 دج	15%
من 150.000.000 دج إلى 250.000.000 دج	25%
من 250.000.000 دج إلى 350.000.000 دج	35%
من 350.000.000 دج إلى 450.000.000 دج	5%
أكثر من 450.000.000 دج	1%

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، المادة 281 مكرر 8.

ويوزع ناتج الضريبة على الأملاك بالشكل التالي (المادة 282 قانون الضرائب، 2021):

✓ 70 % لميزانية الدولة.

✓ 30 % لميزانية البلدية.

4- سبل تئمين ومواجهة عراقيل الجبائية المحلية

بعد تطرقنا سابقا إلى أهم الموارد الجبائية التي تحصل لصالح الجماعات الإقليمية، وأن هذه الموارد تشكل جزءا هاما من التمويل المحلي، إلا أنه لا تزال بعض الصعوبات التي تواجه الجبائية المحلية والتي لها تأثير سلبي على العملية التمويلية.

4-1 العراقيل التي تواجه الجباسة المحلية

هناك العديد من العراقيل التي تواجهها الجبائية المحلية سواءا من حيث تنظيمها أو تحصيلها أو حتى توزيعها، ومن أهم هذه العراقيل:

4-1-1 التهرب الجبائي:

إن كل مكلف بدفع الضريبة يبحث بطبيعة الحال وسيلة للتملص من دفع الواجب الضريبي، ويقصد بالتهرب الضريبي السبيل الذي يسلكه المكلف بدفع الضريبة من أجل التخلص منها بصورة كلية أو جزئية،

ياسر علاوي، محمد غزغازي **تأمين التحصيل الجبائي على المستوى المحلي ودوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية** وعرف أيضا بأنه الإفلات من الضريبة المستحقة على المكلف كلها أو بعضها (عواد البداري، 2005، صفحة 237)، فالتهرب الضريبي ظاهرة اقتصادية وضريبية خطيرة تتمثل في مزاوله المكلف بالضريبة التخلص كليا أو جزئيا من العبء الضريبي المكلف به، وذلك باتباع أساليب وأعمال تخالف روح القانون. كما يشير مفهوم التهرب الضريبي إلى الإجراءات غير القانونية أو القانونية التي يتخذها الأفراد للحد من التزاماتهم الضريبية المستحقة قانونا (James, Jorge, & Chandler, 2016, p. 74). من خلال تحليل التعاريف السابقة، يمكن القول: إن التهرب الضريبي ما هو إلا غاية يسعى إليها المكلف بالضريبة من خلال تخفيض عبئها، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية فيشكل عائقا في طريق تحقيق البرامج التنموية للدولة والجماعات الإقليمية.

4-1-2 ضعف الوسائل المادية والبشرية:

من بين العراقيل الرئيسية التي تحد من فعالية الإدارة الضريبية، تلك المتعلقة بالإمكانات والوسائل المادية، سواء من حيث المقرات التي يزاول فيها النشاط الإداري ذات الطابع القديم وغير المريح أو من حيث قلة وسائل النقل (بوعزيزي، 1999، صفحة 20)، كما تشكو الإدارة الضريبية من ضعف التجهيزات المكتبية، خاصة منها ما يتعلق بالإعلام الآلي، وغياب شبكة إعلامية تربط بين الإدارات الضريبية اللازمة لتمكين الإدارات الضريبية من رفع مستوى خدماتها، وتحديد ما يستحق على المكلفين من ضرائب.

4-1-3 تعقيد النظام الجبائي وعدم استقرار:

يعتبر النظام الضريبي من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي أو الحد منها، ويكون النظام الجبائي عاملا في التهرب الضريبي بسبب التعقيدات التي يتضمنها، أو التغييرات المستمرة التي تطرأ عليه.

إن عدم استقرار النظام الضريبي عن طريق تعديله باستمرار يضعف من مصداقيته ويفقد ثقة المكلفين فيه، كما أن التغييرات المتتالية التي تطرأ على نصوص القوانين الضريبية تؤدي إلى الإخلال بالنظام الضريبي ، وتداخل نصوصه وصعوبة تداركها وتطبيقها من طرف الإدارة الضريبية والمكلف، وفي هذه الظروف يميل المكلفون إلى تفادي هذه الصعوبات عن طريق إهمالها وتجاوزها من خلال التهرب منها. (guettouche, 1999, p. 96).

4-1-4 ضعف الاستقلالية في التمويل الجبائي

تعني الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية أن لهذه الأخيرة موارد مالية خاصة بها، وهي التي تتحكم في تسييرها وتخصيصها حسب ما تراه مناسبا لتحقيق مصالحها، حيث يعتبر الإستقلال المالي عامل أساسي وحاسم في تبعية الجماعات الإقليمية للسلطة المركزية والخضوع لها أو التحرر منها ولو بصفة نسبية غير تامة، فالاستقلال المالي هو الذي يقرر سلطة اتخاذ القرار، حيث أن الذمة المالية المستقلة ما هي إلا نتيجة عن ترتيب الشخصية المعنوية للجماعات المحلية وهي أساس استقلاليتها عن السلطة المركزية (خبيزي، 2014، صفحة 70)؛ إن لمشكلة تطبيق اللامركزية المحلية في الجزائر عدة أسباب نذكر منها:

4-1-5 الوصاية على الجماعات المحلية:

فمن خلال قانون البلدية نلاحظ أن البلديات لا تزال مقيدة في عديد من القرارات التي تتخذها، بحيث نجد على أن الوالي ورئيس الدائرة تعتبر كوصي على البلدية يصادق على قائمة مداوات تتعلق بميزانياتها، بالإضافة إلى التدخل في تسيير أملاكها وتسيير مستخدميهما، فأى معنى للاستقلالية إذا كانت البلدية في تبعية دائمة مستمرة للسلطة الوصية عليها إلى درجة أنها لا تستطيع تنفيذ أي مداولة إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوصاية.

2-4- سبل تئمين الجبابة المألئة:

إن عمللة إصلاأ وتئمين الجبابة المأللة هل عمللة تتألب تظافر العلل من المأهولاء من الجانب الإلارل والرألل إلى الجانب الأشرلل.

1-2-4- إأراءاء آأسلن الرأابة الجبابة:

آعآلر الجبابة المأللة أأء من الجبابة الكللة ولذلأ عملأ الأولمة الأأرللة فل الفأرة الأألرة إلى اسآلأاء واءآأ علة إأراءاء عمللة آهلأ إلى آلعلم وآأولر أهاز الرأابة الجبابة لمأفأه الأهرب الضرللل آمأورا أساسا آول إصلاأ نأام الرأابة الجبابة وأعله للآاشل مع الأنأمة الضرلللة العصرللة من آلال الإأراءاء الآالللة: (سوالم، 2015، صأة 5)

– آسهلل إأراءاء الرأابة الجبابة من آلال آأسلس المأ الجبائل الوأل والذل آصنأ وآآاب فلل كل الأصرلأاء المأآلفة للمأللن بالضرلللة؛

– إنشاء الأآللل المصوب أو الأآللل الظرفل، والذل للآلر أقل شمولللة وأكثر سرعة وأقل آعمأا من الأآللل المأاسل، إذ أن آاصللة الإنآنأم والأصوب لهذا الأآللل آمكن مرأللل الإلارة الجبابة من الكآشاف الأهرب الضرللل فور وقوعه أو الأصرلأ لذل الإلارة الجبابة، وبالآالل للآ إعادة آشكلل رقم الأعمال ثم إصلاأ الأأوال الإأافللة النالآة عن إعادة الأآللل وإرسالها إلى المأل مأأشرة لذلأها إلى ألباأة الضراآب الال للآعها؛

– زلابة الأشآللل فل العأوباء المأروأة على المأللن المآهربللن؛

2-2-4- إصلاأ الإلارة الضرلللة:

للعآلر الأهاز الإلارل عنصرال مهمال فل عمللة الإصلاأ الجبائل أبلالإلارة الضرلللة نسلآللل الأورأ بنأام جبائل أمآل للل بالملآلباء، لكن فل الأالب آعانل الإلارة الضرلللة فل الال النامللة من الضعف وإنآشار الفساأ والأهرب الضرللل، ولعل ذلأ رالآ إلى آعقل القوالنن والإأراءاء الضرلللة وضعف نأم المأولاء وآلآل السلاسة فل الضرلللة (الآلن، 2000، صأة 156)، لذا نأل القاعلة الضرلللة فل الال النامللة ضلقة مما للآلأل العمل على آوسلعها.

3-2-4- إصلاأ النأام الجبائل:

لأولل إنآشار ظالره الأهرب الضرللل إلى ضرورة مرأأة النأام الجبائل، ومأل ملاءمه للمعطلأاء الإآصاآللة ثم القلأم بالإصلاأاء الال آضمن آآللل العاللة الضرلللة ببلن فأاء المأللن، ومن ثم آآفلل العبء الضرللل الال للآ عللهم آاصة فل آالة آعقل الضراآب وآشابلها.

إن إأأاف النأام الضرللل فل آقوق المأللن من شأنه أن للآ بالآوازن المائل للمأساأ وبلأ من برامأها الآوسللة، مما للأ بأصأابلها إلى الأهرب من الآزاماآهم الجبابة، وآفاآل لذلأ فلإنه لمن الضرورل آآللل الآآانس ببلن الضراآب وآآفلل عبئها على الأفراأ والمأساأ.

4-2-4- إصلاأ على المسآول السلسل:

للآلب إنأال عمللة إرساء الإصلاأ آوفر إراة وقناعة سلسللة قولة من شأنها دعم الإلارة آلال كل مرألة من مرأال الإصلاأ وآاصة ببلرول آالاء رل الفعل من بعض أفراأ المأآمع لعمللة الأآللر، وللآل ذلأ أيضا من آلال إنآزام الأولمة بمنع آلآل القول السلسلة فل شؤون الأهاز الإلارل للضرلللة، لذلأ فنأال الإصلاأ مرهون بأقول المأآمع له من آلال قلأم الأولماأ بمبأاراء إعلاملة

ياسر علاوي، محمد غزغزي تثمان التحصيل الجبائي على المستوى المحلي و دوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية تسعى من خلالها إلى توعية مواطنيها بفوائد ومميزات بنود الإصلاح الضريبي وإجراءاته وذلك حتى تحظى بتأييد المجتمع لما تقوم به من إصلاحات (ناجي، 2003، صفحة 42).

5-دراسة حالة لتطور مصادر التمويل الجبائي لبلدية المدية:

في دراستنا هذه ارتأينا أن نختار بلدية المدية وهذا كونها تعتبر أكبر بلديات الولاية من حيث عدد السكان و أيضا من حيث حجم الميزانية .

1-5-تقديم مختصر لبلدية الدراسة:

اختلف المؤرخون والباحثون على أصل كلمة المدية فراح بعضهم للقول بأنها اسم أميرة رومانية كانت تحكم في المدية اسمها Médéa، وقال البعض الآخر انه اسم عربي أطلقته القبائل الصنهاجية العربية الأصل على هذه المدينة والتي تعني في اللغة العربية الفصحى المدينة، لكن كان للصنهاجيين لهجة عربية خاصة بهم حيث سموها لمدونة وهو اسم مشتق من كلمة المدينة. مر على المدية عبر العصور أحداث كثيرة وسكنها قديما البربر وكانت تمثل الحد الجنوبي لمنطقة القبائل، كما تعتبر بلدية المدية أكبر بلديات الولاية من حيث تعداد السكان والذي عرف نموا واضحا خلال السنوات الأخيرة. فيما يخص الموقع والحدود الجغرافية لبلدية الدراسة نقدم الجدول التالي الذي يبين هذه الحدود:

جدول رقم (8): الحدود الجغرافية لبلدية الدراسة

شمالا	جنوبا	شرقا	غربا	الحدود
بلدية الحمداية وبلدية تمزقيدة	بلدية تيزي المهدي وبلدية بوعيشون	بلدية وزرة وبلدية بن شكاو	بلدية ذراع السمار وبلدية حربيل	

المصدر: من إعداد الباحثان

أما الجدول التالي فيبين عدد سكان البلدية:

جدول رقم (9): عدد ونسبة سكان المناطق الحضرية والريفية لبلديات الدراسة لسنة 2017.

البلديات	سكان مناطق حضرية		سكان مناطق ريفية		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المدية	156.456	98.50%	2.379	1.5%	158.835	100%

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية لسنة 2017، الملحق رقم 01

5-2- دراسة تطور مداخيل الجباية المحلية

تتمثل مداخيل الجبائية المحلية في مختلف الضرائب والرسوم التي تعود حصيلتها إلى البلديات، والجدول التالي يبين إجمالي المداخيل الجبائية لبلديات الدراسة:

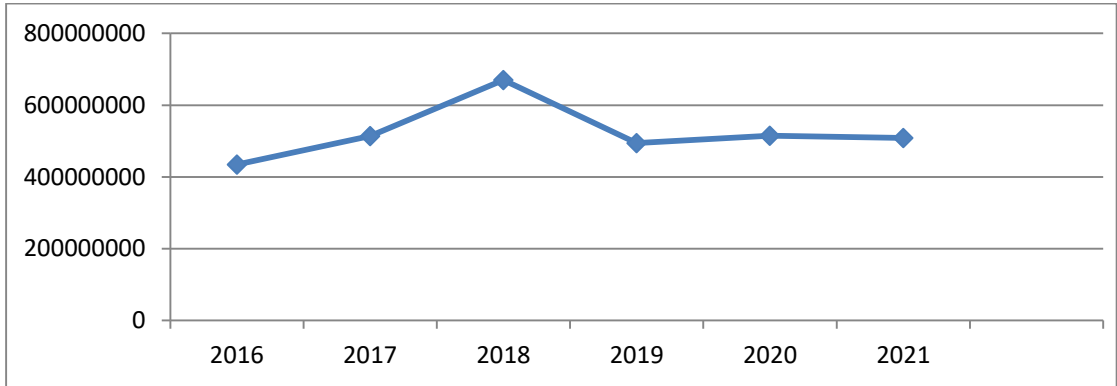
جدول رقم (10): مداخيل الجباية المحلية لبلدية المدية.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ	434.344.814.96	514.362.452.15	670.054.126.72	493.991.657.18	514.842.662.06	508.344.190.63

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الحساب الإداري لبلديات الدراسة قسم إيرادات التسيير.

والشكل التالي يبين تطور الجباية المحلية لبلدية المدية

شكل رقم (2): تطور مداخيل الجباية المحلية لبلدية المدينة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم جدول رقم (8).

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك تفاوت في الإيرادات الجبائية خلال سنوات الدراسة، فنجد أنها ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 18.42% و 30.26% خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي ثم عرفت هذه الإيرادات انخفاض بنسبة 26.27% سنة 2019، لتستقر نسبيا سنتي 2020 و 2021.

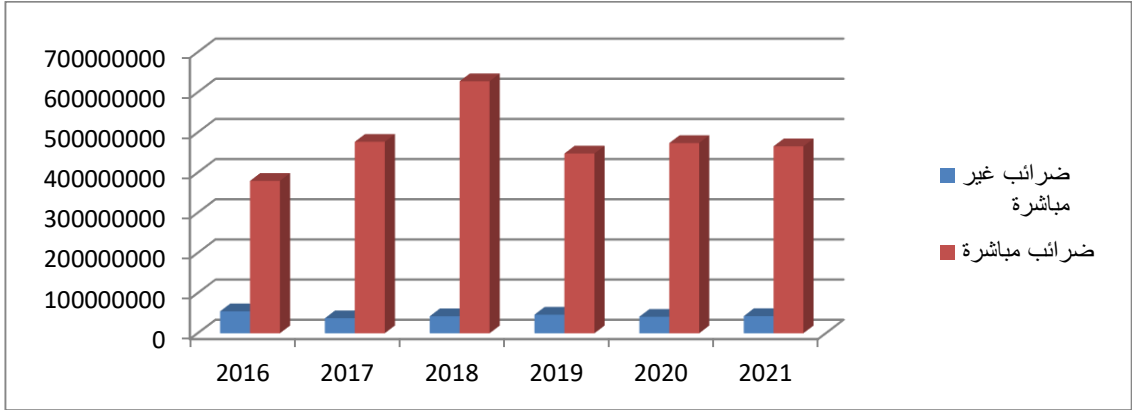
لمعرفة سبب هذا التطور في هذه الإيرادات يجب معرفة العناصر المكونة لها، وعموما فإن الجباية المحلية تتكون من مصدرين أساسيين وهما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وفي ما يلي جدول يوضح إيرادات كل منها:

جدول رقم (11): مداخيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة لبلدية المدينة الدراسة (الوحدة: دج)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الضرائب غير المباشرة ح/75						
رسم الحفلات	171.200.00	116.700.00	134.200.00	145.300.00	12.700.00	00.00
TVA	51.505.309.30	36.028.084.15	39.593.287.09	42.730.883.06	37.360.367.24	42.274.343.34
الرسم على الذبح	3.032.386.00	1.399.113.00	2.686.582.00	3.453.904.00	3.752.681.00	510.264.00
المجموع	54.708.895.30	37.543.897.15	42.414.069.09	46.330.087.06	41.125.748.24	42.784.607.34
الضرائب المباشرة ح/76						
رسم رخصة البناء	3.709.965.00	11.365.621.00	14.693.082.25	19.095.088.50	11.503.323.00	15.546.060.50
TF	.785.726.00	12.410.400.00	45.330.965.00	16.447.242.00	12.022.663.00	22.113.505.00
IFU	98.494.352.02	111.503.255.31	116.523.697.89	125.902.429.33	85.631.405.19	95.252.448.12
TAP	270.645.876.64	341.539.278.69	451.092.312.49	286.216.807.29	85.631.405.19	332.647.569.67
المجموع	379.635.919.66	476.818.555.00	627.640.057.63	447.661.567.12	473.716.913.82	465.559.583.29

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية المدينة.

والشكل التالي يبين تطور هذه الضرائب خلال سنوات الدراسة:
شكل رقم (3): مداخيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة لبلدية المدية.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم جدول رقم (09).

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن الضرائب المباشرة لها الوزن الأكبر في إجمالي الضرائب المحلية فهي تمثل حوالى 90% منها، والجدول التالي يبين النسب الدقيقة للضرائب المباشرة وغير المباشرة:
جدول رقم (12): نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي الضرائب.

البليات	نوع الضرائب	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المدية	ضرائب مباشرة	%87.41	%92.71	%93.68	%90.63	%92.02	%91.59
	ضرائب غير مباشرة	%12.59	%7.29	%6.32	%9.37	%7.98	%8.41

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم جدول رقم (8) و(9).

من خلال هذا الجدول وبالرجوع إلى البيانات السابقة نلاحظ ما يلي:

- الضرائب غير المباشرة تتمثل أساسا في الرسم على القيمة المضافة TVA بالإضافة إلى الرسم على الذبح لوجود مذبح بلدي.

-الضرائب المباشرة تتكون من مجموعة من الضرائب أهمها: الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافة إلى الرسم العقاري والرسم على رخص البناء وهذا ما يفسر النسبة المرتفعة للضرائب المباشرة بالمقارنة مع الضرائب غير المباشرة.

-الرسم على النشاط المهني (TAP) هو الذي يمثل النسبة الأكبر في إجمالي الضرائب تليها الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) بعد ذلك الرسم على القيمة المضافة.

-الارتفاع الحاصل في الجباية المحلية ببلدية المدية خاصة سنة 2018 راجع أساسا إلى ارتفاع الضرائب المباشرة وبالتحديد TAP حيث إرتفعت بنسبة 32.07 % و نلاحظ أنها تقريبا نفس نسبة ارتفاع المداخيل الجبائية الكلية.

3-5-الإصلاحات على مستوى الجباية المحلية:

قبل أن نتكلم على الإصلاحات الجبائية على المستوى المحلي يجب أولا أن نعرف كيف يتم تحصيل هذه الإيرادات لفائدة ميزانية البلديات.

قبل كل شهر تتحصل البلدية على وثيقة من طرف مديرية الضرائب لولاية المدية تبين مداخيلها الجبائية، أي أن البلديات ليس لها أي دور في تحديد الوعاء الضريبي وليس لها دور في تحصيل الضرائب

ما عدا ضريبة الرسم العقاري الذي تحصله على مستوى خزينة البلديات، وعليه فإن بلدية الدراسة ليس لها مساهمة فعالة في الرفع من نسبة مداخيلها الجبائية.

الإجراء الوحيد الذي قامت به بلدية الدراسة لإصلاح جبائتها المحلية هو أنها قامت سنة 2015 بإجراء يتضمن عدم منح رخص البناء للمواطنين إلا إذا كانوا قد دفعوا كل ما عليهم من مستحقات الرسم العقاري، وهو ما سمح بالرفع نسبيا من تحصيل هذا الرسم، أما الإصلاح الحقيقي للجبائية المحلية فهو يتم على مستويين: على مستوى الإدارة الجبائية وعلى المستوى المركزي.

فبالنسبة للإدارة الجبائية فهي المسؤولة على تحديد الوعاء الضريبي وأيضا على عملية التحصيل للمستحقات الجبائية، وبالتالي هي التي تملك القدرة على الرفع من الجبائية المحلية عن طريق الرقابة والمتابعة للحصول على أكبر قدر من الضرائب غير المحصلة.

أما على المستوى المركزي فإن الحكومة هي التي تحدد نوعية الرسوم التي تحصل لصالح البلديات بالإضافة إلى نسبتها، وعليه فإن الحكومة المركزية هي المتحكمة الأولى في حجم الجبائية المحلية، فمثلا سنة 2017 كان هناك رفع لنسبة الرسم على القيمة المضافة حيث أن النسبة القديمة كانت 7% و17% ثم أصبحت 9% و19%، صحيح أن هذا الإجراء سمح بزيادة الضرائب بشكل عام، لكن عند الدراسة الاقتصادية الدقيقة فإن الرفع من نسبة TVA ينتج عنه ارتفاع أسعار في السلع والخدمات التي تخضع لهذا الرسم مما يؤدي إلى التضخم وخفض القدرة الشرائية للمواطنين، وخلاصة القول أن كل زيادة غير مدروسة في نسبة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

لكن بالرجوع إلى المعطيات السابقة نلاحظ أن أهم الضرائب التي تكون الجبائية المحلية وهي TAP، TVA، IFU، وهي ضرائب مرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي، فكلما زاد النشاط الاقتصادي بكل أشكاله (صناعي، تجاري، خدماتي، تنفيذ مشاريع... الخ) ارتفعت قيمة الضرائب الكلية مما يؤدي إلى رفع الضرائب المحلية، وبالتالي فإن التركيز على تحسين الجو الاقتصادي العام كجذب الاستثمار المحلي وتقديم تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بمشاريعهم الخاصة هو ما يسمح بزيادة الجبائية المحلية. أما بالنسبة لأهمية الجبائية المحلية في تمويل ميزانية التسيير نقدم الجدول التالي الذي يبين نسب هذه الجبائية لإيرادات التسيير الحقيقية:

جدول رقم (13): نسبة تمويل المصادر الجبائية لإيرادات التسيير الحقيقية (الوحدة: دج)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إيرادات التسيير	1.262.108.141.26	1.221.734.344.28	1.481.256.093.77	1.215.636.602.15	1.091.091.305.48	1.104.730.150.69
نسبة الجبائية إلى إجمالي الإيرادات	34.41%	42.10%	45.23%	40.63%	47.18%	46.01%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية المدينة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجبائية المحلية تمثل مورد مالي هام بالنسبة للبلديات تصل أحيانا إلى تقريبا نصف إيرادات التسيير الحقيقية، أما بالنسبة لبعض السنوات التي تكون فيه نسبة الجبائية المحلية منخفضة نسبيا فهذا لا يرجع أساسا إلى الانخفاض في الإيرادات الضريبية فقط، بل يمكن أن يكون زيادة في مصادر التمويل الأخرى خاصة مصادر التمويل الخارجية.

6- الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا بأن وجود إدارة محلية متمثلة في الجماعات الإقليمية إلى جوار إدارة مركزية أمر ضروري وهذا لما لها من أهمية خاصة من حيث إدارة المرفق المحلي ذو النفع العام وتزداد أهميتها كلما اقتربت من المواطن، من جهة أخرى فإن ميزانية الجماعات الإقليمية إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية المحلية بتنفيذها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمى المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة ومن أهم الموارد التي تمول هذه الميزانية الجبائية المحلية. غير الجبائية المحلية لا زالت تعاني العديد من العراقيل على المستوى المركزي وحتى على المستوى المحلي وهذا ما سيؤثر على زيادة الإيرادات من هذا المورد، ورغم وجود العديد من الآليات الرقابية والإدارية التي يمكن من خلالها تثمين هذا المورد إلى أنه في الواقع لا يزال مستوى الإصلاح المالي الجبائي لم يرقى إلى المستوى المطلوب .

النتائج:

- تلعب الجبائية المحلية دورا مهما في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية، وتختلف قيمة هذه الإيرادات بالنظر إلى حجم النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي.
- يتميز هيكل نظام الجبائية المحلية بنوع من التهميش، حيث يعرف النظام الجبائي سيطرة شبه كاملة للدولة سواء من خلال الظفر بمعظم المداخل الجبائية المحصلة، أو من حيث سن القوانين وتطبيقها دون إشراك الجماعات الإقليمية في ذلك.
- الضرائب المباشرة تمثل النسبة الأكبر في عملية التمويل بالمقارنة مع الضرائب غير المباشرة.
- هناك عدة محاولات لتطوير وإصلاح الجبائية المحلية لكن لا تزال الإصلاحات الجبائية غير كافية خاصة على المستوى المحلي فليس هناك آليات واضحة يمكن للجماعات الإقليمية إنتهاجها من أجل تثمين هذه الموارد.

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال دراستنا و على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات على النحو التالي:
- العمل على التنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الهيئات الإدارية المحلية للإلمام أكثر بالمعلومات حول المكلفين بالضريبة وتعاملاتهم الأمر الذي من شأنه أن يسهل عملية الرقابة الجبائية.
- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة على المستوى المحلي، وذلك عن طريق تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بمختلف الوسائل وطمأنتهم بتطبيق مبادئ العدالة الضريبية دون أن يكون هناك أي تمييز بين المكلفين.
- تحسين تحصيل الضرائب مع إنشاء بطاقيّة عقارية، والعمل على خلق فعالية في الصندوق المشترك للجماعات المحلية ضمن مبدأ التضامن بين البلديات.
- هناك العديد من النشاطات الاقتصادية التي لها انعكاسات ضارة على صحة المواطنين والمحيط البيئي، لذلك يجب إيجاد آليات لحمايتها ومن هذه الآليات استحداث ضرائب بيئية تحد من هذه الأنشطة وفي نفس الوقت تكون كمصدر تمويلي لميزانية الجماعات الإقليمية.
- استحداث آلية التصريح الإلكتروني للمكلفين بالضريبة حيث تهدف هذه الآلية إلى توفير للمكلفين بالضريبة إمكانية إرسال عن بعد وبكل أمان تصريحاتهم الملزمين بها وهذا بغية جعل التسجيل العادي للضرائب أكثر سهولة ولتقليل من تكلفة الوقت والانتقال.

7- المراجع:

- baslé, M. (2000). le budget de l'état. paris: la découverte.
- guettouche, n. (1999). La fraude fiscale en Algérie : causes et conséquences. Ecole supérieure de commerce, , algérie.
- james, A., Jorge, M., & Chandler, M. (2016). Corruption and firm tax evasion. Georgia State University, usa.
- التونسي، م. ن، (2003)، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- الدين، ص. ز. (2000)، الإصلاح الضريبي، القاهرة: دار النهضة العربية.
- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 11-331 (19 09 2011)، مرسوم متعلق بتعيين المحاسبين العموميين. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 مؤرخة في 18/09/1991.
- المادة 157 القانون رقم 12-07، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12، المؤرخ بتاريخ (2012/12/29).
- المادة 2 قانون المالية 2007، قانون المالية لسنة 2007، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، المؤرخ بتاريخ (2006/12/27)
- المادة 33 القانون 90-21، قانون المحاسبة العمومية، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، المؤرخ بتاريخ (1990/08/15).
- المادة 62 القانون 11-10، قانون البلدية، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 مؤرخة في 03/07/2011.
- المادة 281 مكرر 4 قانون الضرائب، (2021). الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- بوعزيزي، ر، (1999)، التهرب الضريبي في الجزائر 1992-1996، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- خبزي، و، (2014)، التخطيط على المستوى الإقليمي مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر 01.
- سوالم، س، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها، والحلول المقترحة لتفعيلها، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالم، (28 أكتوبر 2015)،
- sur <http://www.univ-soukahrass.dz/eprints/2015-620-73445.pdf>, Consulté le 28/6/2021.
- عبد الحميد، ع، (2005)، اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 282 قانون الضرائب، (2021)، الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- قيس حسن عواد البداري، (2005)، المركز القانوني للمكلف الضريبي، دراسة تحليلية مقارنة، (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- لوصيف، ز، (2003)، دور الجبائية المحلية في تنمية بلديات الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر.
- محزري، م. ع، (2003)، اقتصاديات الجبائية و الضرائب، الجزائر: دار هومة.
- محمد براج، (2005)، الجبائية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- ناشد، س. ع، (2000)، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.